● أخبار قصيرة

وزير الاقتصاد الإيراني في موسكو

وصل وزير الاقتصاد والشؤون المالية الإيراني إلى موسكو لإجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف. ووصل علي مدني زاده على رأس وفد إلى مطار شيريميتيفو الدولي في موسكو، يوم أمس الأحد، وكان في استقباله كاظم جلالي، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى روسيا. ومن بين برامج زيارة وزير الاقتصاد إلى موسكو، إجراء لقاءات ومحادثات مع وزير المالية الروسي، ووزراء الشؤون الاقتصادية والمالية في مجموعة بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ بالإضافة إلى المشاركة في اجتماع لرجال أعمال إيرانيين وروس.

إيران تسجل نمواً قوياً في التجارة الإلكترونية

قال رئيس مركز تطوير التجارة الإلكترونية التابع لوزارة الصناعة والتعدين والتجارة: إن ٥٥ ألفاً و٧٦٩ رمزاً للتجارة الإلكترونية «إينماد» أصدر خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، مسجلاً نمواً بنسبة ٢٣ ٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وأوضح حميد توفيقي: أن عدد شهادات التوقيع الإلكتروني بلغ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ٦ ملايين و٢٠٦ آلاف شهادة، مشيراً إلى أن هذا الرقم سجل نمواً بنسبة ١٠٢ ٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وأضاف: أن الإيرادات الناتجة عن خدمات التجارة الإلكترونية، وإصدار الشهادات الإلكترونية، ونظام المشتريات الإلكترونية للحكومة، بلغت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري تريليوناً و١٢١ مليار تومان، مسجلة نمواً بنسبة ٧٨ ٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

هرمزكان تعزز دورها في الأمن الغذائي

قال رئيس منظمة الجهاد الزراعي في هرمزكان: إن قيمة الإنتاج الزراعي في المحافظة بلغت ٢١٧ ألف مليار تومان، مشيراً إلى أن هذا القطاع، من خلال استحواذه على ١٠/٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، رسّخ مكانته باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد والأمن الغذائي في البلاد. وأضاف محسن يكتابور: إن القطاع الزراعي في هرمزكان، بالاعتماد على القدرات المناخية الفريدة والاستفادة من طاقات المنتجين، تحول إلى أحد المحركات الرئيسية للتنمية في جنوب البلاد. وفي معرض حديثه عن تنوع المنتجات الزراعية وارتفاع إنتاجيتها، أشار يكتابور إلى أن إجمالي إنتاج المحافظة في القطاعات الأربعة، الزراعي والبستاني والحيواني والسمكي، يبلغ ٤ ملايين و ٤٠ ألف طن، موضحاً: أن هذه الكمية تمثل ٣ ٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي في البلاد.

مع تصاعد أهمية الممرات التجارية وإعادة رسم خارطة النقل؛

إيران تعيد رسم خريطة اللوجستيات وتوسع ممرات الترانزيت

الجزء الأكبر من المبادلات تجري عبر الخليج الفارسي وبحر عُمان، وهو وضع يجعل التركيز المفرط على هذه المسارات إحدى نقاط ضعف التجارة في البلاد في الظروف الخاصة

الوفاق/ بالتزامن مع الحاجة المتزايدة للاقتصاد الوطني إلى إعادة بناء شبكة النقل واللوجستيات، تشكل تقارب جديد بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير ممرات جديدة، ومع التأكيد على ضرورة تسوية الخلافات بين الأجهزة بشأن البنى التحتية الحدودية، أُعلن عن برامج الدعم التي يقدمها صندوق التنمية الوطني لتحديث الأسطول ودخول الأسواق اللوجستية الناشئة. وأعادت التطورات الأخيرة في المنطقة وزيادة أهمية المسارات التجارية، إبراز دور النقل واللوجستيات في الاقتصاد الإيراني، وهو موضوع يؤكد المسؤولون والناشطون في هذا المجال ضرورة تطوير الممرات، وخفض التكاليف اللوجستية، وجذب الاستثمارات، وإعادة النظر في خارطة طريق النقل في البلاد.

الاهتمام بالممرات واللوجستيات والنقل

وفي إشارة إلى الاعتماد المتزايد للاقتصاد الوطني على النقل واللوجستيات، قال نائب رئيس منظمة تنمية التجارة لشؤون تعزيز الأعمال الدولية: إذا لم نهتم بالممرات واللوجستيات والنقل، فإن ذلك سيكون في الواقع بمثابة رصاصة الرحمة للإقتصاد الوطني.

وأشار أمير روشن بخش قنبري إلى التجارة الخارجية الإيرانية في عام ٢٠٢٦، وأضاف: من إجمالي ١٥٥ مليون طن من الصادرات و٤٢ مليون طن من الواردات، جرى الجزء الأكبر من المبادلات عبر الخليج الفارسي وبحر عُمان؛ وهو وضع يجعل التركيز المفرط على هذه المسارات إحدى نقاط ضعف التجارة في البلاد في الظروف الخاصة، معتبراً الخلافات بين مختلف الأجهزة أحد العوائق أمام تطوير البنى التحتية الحدودية. وتابع: إن هذه الخلافات حالت خلال السنوات الماضية دون تطوير مناسب للحدود والمناطق الحرة، وقد تحولت هذه الثغرات اليوم إلى تحديات جدية أمام تجارة البلاد.

واعتبر نائب رئيس منظمة تنمية التجارة أن ارتفاع التكاليف اللوجستية عامل يؤدي إلى فقدان الصادرات ميزتها التنافسية، مؤكداً ضرورة إجراء إصلاحات جادة في مجال حوكمة اللوجستيات والنقل، معلناً عن إعداد «منظومة قضايا الممرات» في المنظمة، وقال: يمكن حل جزء من المشكلات القائمة من خلال هذا البرنامج، فيما يتطلب حل الجزء الآخر الاستثمار.

تقديم تسهيلات للناشطين في مجال اللوجستيات

وبحسب روشن بخش قنبري، أعلن صندوق التنمية الوطني استعداده لتقديم تسهيلات للشركات العاملة في مجال اللوجستيات، وقد خصص مؤخراً تسهيلات بقيمة ٥٠ مليون دولار لإحدى شركات النقل لشراء سفينة وتطوير النقل متعدد الوسائط.

وأشار إلى نمو المبادلات التجارية الإيرانية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأفريقية، واعتبر تطوير الممرات التجارية عاملاً مؤثراً في زيادة صادرات السلع ذات القيمة المضافة الأعلى، مؤكداً أن التركيز على المسارات اللوجستية الجديدة يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تحسين الميزان التجاري للبلاد.

ضرورة إعادة النظر في خارطة طريق النقل

وفي إشارة إلى التطورات الأخيرة في المنطقة، قال مدير الاستثمار في أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة والخاصة الاقتصادية: إن الحرب والظروف الاستراتيجية الجديدة أظهرت أهمية اللوجستيات والاستفادة من إمكانات ممرات النقل بصورة أكبر من السابق، مؤكداً ضرورة التخطيط على المدى الطويل. وأضاف غلامحسين موسوي: من أجل الاستفادة من الإمكانات اللوجستية للبلاد، يجب وضع خارطة طريق دقيقة، ولن يكون تطوير هذه الصناعة ممكناً من دون الاستفادة من إمكانات المناطق الحرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من المعرفة الفنية، مشيراً إلى إمكانات المناطق الحرة في تطوير البنى التحتية اللوجستية، واعتبر الاستثمار في هذا المجال فرصة للمستثمرين المحليين والأجانب، مؤكداً ضرورة الاستفادة من المعرفة الفنية والخبرات الدولية.

يجب وضع خارطة طريق دقيقة ولن يكون هذا ممكناً من دون الاستفادة من إمكانات المناطق الحرّة وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من المعرفة الفنية

القطاع الخاص؛ حلقة مهمة في تطوير قطاع النقل

من جانبه، أعرب رئيس لجنة النقل في غرفة تجارة طهران، عن أمله، مع التأكيد على دور القطاع الخاص في تطوير قطاع النقل في البلاد، في أن تشهد الفعاليات المتخصصة في هذا المجال حضوراً قوياً للجمعيات ومشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص، مشيراً إلى تجربة مشاركة شركات النقل في معرض أقيم في تركيا، وقال: من المتوقع أن تسهم المشاركة الواسعة لشركات النقل في إبراز قدرات الشركات العاملة في هذا القطاع.

وأشار بيمان سنندجي إلى أهمية قطاع النقل بعد الحرب الأخيرة في البلاد، وقال: خلال الحرب الأخيرة، حظي قطاع النقل باهتمام أكبر من السابق في البلاد، وهذا الأمر، ولا سيما في الظروف الراهنة، يبرز أهمية هذا القطاع، معرباً عن أمله في أن تشارك شركات النقل المحلية والأجنبية على نطاق واسع في الفعاليات المتخصصة في هذا المجال.

النقل على موعد مع فعالية متخصصة

ومن المقرر أن يُقام المعرض الدولي السابع للنقل واللوجستيات والصناعات المرتبطة بها في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٦، بالتزامن مع أسبوع النقل، في مقر المعارض الدولية في طهران.

وفي ختام الاجتماع، أكد ممثلو الجمعيات المهنية على دعم القطاع الخاص، وتعزيز التفاعل بين الصناعة والجامعات، وزيادة الحضور الفاعل للشركات الأجنبية، والارتقاء بدور وسائل الإعلام في تطوير صناعة النقل واللوجستيات في البلاد.

وتؤكدان على تسريع اللجان المشتركة ومتابعة مشاريع النقل؛

إيران وأذربيجان تعززان التعاون الاقتصادي واللوجستي

الوفاق/ بحثت وزيرة الطرق والإسكان الإيرانية، ونائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي في جمهورية أذربيجان، خلال اتصال هاتفي، آخر تطورات العلاقات الثنائية وسبل توسيع العلاقات الاقتصادية، ولا سيما في مجالات الترانزيت والطاقة والبنى التحتية الحدودية.

وأكد الجانبان، خلال الاتصال، بعد تقييم مسار النمو المتزايد في العلاقات بين البلدين، مواصلة المشاورات رفيعة المستوى.

وأشارت فرزانة صادق إلى عقد اجتماعات متخصصة في مجالات الغاز والكهرباء والنقل، ودعت إلى الإسراع في تشكيل اللجان المشتركة لمتابعة وتنفيذ مقررات هذه الاجتماعات.

وأشارت وزيرة الطرق إلى الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للنقل جراء التوترات الإقليمية الأخيرة، مؤكدة أنه رغم التحديات القائمة، وُضعت إعادة تأهيل طرق المواصلات المتضررة على رأس الأولويات، كما تتواصل، دون توقف، عملية استكمال مشاريع البنية التحتية قيد التنفيذ، معتبرة أن تعزيز العلاقات بين طهران وباكو يعود إلى إرادة رئيسي البلدين والتفاعل الوثيق بين المسؤولين التنفيذيين على مختلف المستويات. من جانبه، أعرب شاهين مصطفى بيف، عن ارتياحه للتقدم المحرز في مشاريع السكك الحديدية، وقال: إن المسار السككي ضمن أراضي جمهورية أذربيجان حتى منطقة «آغ بند» قد اكتمل، وإن استكمال الجزء الخاص بالجمهورية الإسلامية الإيرانية سيؤدي إلى تحول كبير في القدرات الترانزيتية واللوجستية للمنطقة، مشيداً بالأداء المهني لوزارة الطرق والإسكان في مواجهة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، مضيفاً: أن إرادة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإحياء وتفعيل ممرات الترانزيت تمثل نهجاً جديداً بالتقدير.

وفي ختام الاتصال الهاتفي، تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن آخر التطورات الإقليمية، وأكدا أن تعميق التعاون الاستراتيجي والاقتصادي يمثل محوراً رئيسياً للاستقرار والتنمية في المنطقة.

فرص تصديرية جديدة للنحاس الإيراني إلى الصين

الوفاق/ أكد المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في شنغهاي ضرورة تطوير صادرات المنتجات النحاسية ذات القيمة المضافة العالية والاستفادة من إمكانات السوق الصينية في مجال مشتقات النحاس.

وفي معرض شرحه لوضع صادرات النحاس الإيرانية، قال مسعود أستاذ حسين: إن إجمالي صادرات المنتجات النحاسية الإيرانية إلى العالم بلغ ٦١٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٤، واحتلت إيران المرتبة الخمسين بين مصدري النحاس في العالم. وأضاف: أن تركيا، باستيعابها صادرات بقيمة ٤٧٤ مليون دولار، كانت الوجهة الأولى لصادرات النحاس الإيرانية، فيما كانت الصين، باستيعابها ١٢٦ مليون دولار، ثاني أكبر سوق وأهم وجهة لصادرات إيران خارج منطقة غرب آسيا. كما تواصل نمو الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى الصين في عام ٢٠٢٦، وبلغ إجمالي صادرات إيران إلى هذا البلد ١٠٦/٤٧ ملايين دولار في مارس/آذار ٢٠٢٦.

وفي معرض حديثه عن تركيبة صادرات النحاس إلى الصين، أشار المستشار التجاري الإيراني في شنغهاي إلى أن صادرات إيران إلى هذا السوق تتركز بشكل

أكبر على المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، ومنها الكاثود والمقاطع نصف المصنعة، موضحاً: أن سياسات الشركة الوطنية للصناعات النحاسية الإيرانية في مجال استكمال سلسلة القيمة والمعالجة المحلية للخام، إلى جانب القيود اللوجستية المفروضة على نقل المركزات، أسهمت في تشكيل هذا النمط.

وأشار أستاذ حسين إلى أن الضغوط التنافسية التي تفرضها كاثودات الكونغو، والتكاليف الناجمة عن مخاطر التسوية المالية غير المباشرة، والدور الوسيط لتركيا، والقيود المفروضة على الطاقة محلياً، تمثل أبرز التحديات أمام صادرات النحاس الإيرانية إلى الصين، معتبراً أن تغيير نمط الصادرات من الكاثود إلى المنتجات نصف المصنعة، مثل الصفائح والأنابيب والمقاطع، وكذلك المركبات الكيميائية، وتطوير مقايضة المواد الأولية بالمعدات التعدينية، وإنشاء وحدات معالجة صغيرة الحجم في المناطق الحرة الجنوبية، مثل تشابهار وبندرعباس، تمثل من بين الحلول لزيادة حصة إيران في السوق الصينية.

وفي ختام حديثه أكد أستاذ حسين أن تنفيذ هذه الحلول، بالتزامن مع تحديث المعدات والإدارة الذكية للطاقة، يمكن أن يسهم في زيادة حصة إيران من سوق النحاس الصينية المتنامية حتى أفق عام ٢٠٢٩، وتعزيز مكانة البلاد في سلسلة القيمة العالمية لهذا المعدن الاستراتيجي.